

قضايا وتطبيقات من تفسير الإباضية

د. ناجي فرج التكواري

الجامعة الأسمرية الإسلامية – كلية الدعوة وأصول الدين
najitkoory@yahoo.com

الملخص

تكمن أهمية البحث في كون الإباضية من الفرق المعاصرة التي أصبح لها حضور في الساحة الفكرية، ولها جهود ونشاطات في مجال التفسير، فوجب معرفة منهجهم في تفسير القرآن من خلال دراسة بعض القضايا التي انفردوا بها وبيان كيفية استدلالهم بالآيات القرآنية ومعرفة الآليات والأساليب التي تم توظيفها في تأويل الآيات القرآنية. ويهدف البحث للتعريف بفرقة الإباضية وبيان أهم عقائدها وآرائها الفكرية التي انفردت بها عن غيرها من الفرق والمذاهب الإسلامية، ثم إبراز أهم معالم منهجهم في التفسير وكيف تعاملوا مع الآيات القرآنية التي تخالف مذهبهم. كما يهدف البحث لمعرفة أهم مؤلفات الإباضية وبخاصة في مجال التفسير. وقد انتظمت فكرة البحث في مبحثين: المبحث الأول: التعريف ب. الإباضية وأهم آرائها وعقائدها. المبحث الثاني: أبرز القضايا في المذهب الإباضي وتطبيقات في تأويل النصوص.

استلمت الورقة بتاريخ 2024/01/11، وقبلت بتاريخ 2024/01/23، ونشرت بتاريخ 2024/01/25

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فهذا بحث بعنوان " قضايا وتطبيقات من تفسير الإباضية " جاء ليعرّف بفرقة الإباضية وأهم عقائدها وآرائها التي تميزت بها عن غيرها من الفرق الإسلامية ، هذا في الجانب الوصفي للبحث ، وأما الجانب التطبيقي العملي فيمكن في دراسة أبرز القضايا والآراء التي انفردت بها الإباضية ثم بيان المنهج الذي سلكوه في تفسير الآيات القرآنية التي تؤيد مذهبهم أو تخالفه، مع تقويم هذا المنهج ومدى توافقه مع عقيدة أهل السنة والجماعة.

أهداف البحث:

- 1- الكشف عن نشأة الإباضية، وبيان أصولها، وأهم معتقداتها وآرائها الفكرية.
- 2- بيان أهم مؤلفات الإباضية وبخاصة في مجال التفسير.
- 3- إبراز أهم معالم منهجهم في التفسير وكيف تعاملوا مع الآيات القرآنية التي تخالف مذهبهم.

أهمية البحث:

يكمن البحث في كون الإباضية من الفرق المعاصرة التي أصبح لها حضور في الساحة الفكرية، ولها جهود ونشاطات في مجال التفسير، فوجب معرفة منهجهم في تفسير القرآن وذلك من خلال دراسة أهم القضايا والمسائل التي انفردوا بها ثم بيان كيفية استدلالهم بالآيات القرآنية ومعرفة الآليات والأساليب التي تم توظيفها في تأويل الآيات، ومدى توافقه مع أصول التفسير وقواعده المقررة عند علماء الأمة.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- كيف نشأت الإباضية؟ وما هي أهم أصولها وعقائدها وآرائها الفكرية التي خالفت بها عقيدة أهل السنة والجماعة.
- 2- ما أبرز القضايا الفكرية عند الإباضية؟
- 3- ما هي معالم منهج التفسير عند الإباضية؟
- 4- هل تأثر الإباضية بمذهبهم في تفسير آيات القرآن؟

الدراسات السابقة:

تمّ يؤكد أهمية هذا الموضوع أن الباحث لم يعثر على دراسة بهذا العنوان وبهذه الصورة التي طمح لدراستها وقام بتقديمها في هذا البحث، ويمكن القول بأن هذا البحث - فيما يعلم الباحث - هو الأول في تناوله بهذه الصورة، إضافة إلى بحث بعنوان (الإباضية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم) تحدث فيه الباحث عن فرقة الإباضية بشكل عام ولم يستدل بتطبيقات عملية من تفاسيرهم المعتمدة عندهم.

بالإضافة إلى بحث آخر بعنوان: "الإباضية وتأويل القرآن الكريم في القضايا العقدية وموقف أهل السنة" ركز فيه الباحث عن مصطلح التأويل وذكر أنواعه وشروطه وما كان منه محموداً وما كان منه مذموماً، ثم تحدث عن بعض المسائل الفرعية عند الإباضية بشكل عام.

منهجية البحث:

اقتضت هذه الدراسة منهجاً من مناهج البحث المتنوعة ألا وهو المنهج التحليلي الوصفي.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون فيه مقدمة تُعرض فيها أهداف البحث، وأهميته، والدراسات السابقة، وإشكالية البحث، ثم يقسم البحث إلى مبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالإباضية وأهم آرائها وعقائدها.

المبحث الثاني: أبرز القضايا في المذهب الإباضي وتطبيقات في تأويل النصوص.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، ثم ألحق بالبحث فهرساً للمصادر والمراجع. وفي الختام نسأل الله القبول والإخلاص، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: التعريف بالإباضية وأهم آرائها وعقائدها:

بالرغم من وجود إجماع من معظم مؤرخي⁽¹⁾ الفرق الإسلامية باعتبار الإباضية ضمن فرق الخوارج إلا أن الكتابات الإباضية المعاصرة تنفي صلتها بالخوارج، وتؤكد على أن الإباضية مذهب من المذاهب الإسلامية، يقف جنباً إلى جنب مع الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية⁽²⁾.

والإباضية نسبة إلى إمامهم وأحد رجالهم المشهورين عبد الله بن إباح، هذا هو المشهور عند مؤرخي الفرق الإسلامية، إلا أن المصادر الإباضية تنفي هذه النسبة، وترجع المذهب في نشأته وتأسيسه إلى أبي الشعثاء جابر بن زيد ت (96هـ) إمامهم ومؤسس مذهبهم، أما ابن إباح فلم يكن إلا واحداً من أتباعه، ومن هنا فإن الإباضية لم يسموا أنفسهم بهذه التسمية ولم يعترفوا بها إلا بعد موت جابر بزمان عندما انتشرت على ألسنة الجميع فتقبلوها تسليماً بالأمر الواقع عند الآخرين، وكانوا يلقبون أنفسهم أهل الدعوة أو جماعة المسلمين أو أهل الاستقامة والحق⁽³⁾.

وقد ظهر المذهب الإباضي - كما تذكر مصادر الإباضية - في مدينة البصرة في القرن الأول الهجري على يد الإمام جابر بن زيد، ثم اكتملت صورة المذهب على يد أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة أحد تلاميذ جابر بن زيد، والذي انتهت إليه رئاسة المذهب بعد موت جابر بن زيد⁽⁴⁾، والإباضية ككل فرق الخوارج اختلفت فيما بينها وانقسمت إلى فرق متعددة، فمنهم فرقة النكارية، وفرق الخلفية، وفرقة النفاثية، وفرقة الحسينية إلا إنهم يتفقون جميعاً على الأصول والمبادئ التي تميز بها المذهب والتي من جملتها:

- 1- أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين، ويسمونهم كفاراً، ويقولون عنهم كفار نعمة لا كفاراً في الاعتقاد، وذلك لأنهم لم يكفروا بالله ولكنهم قصروا في جنب الله تعالى، ولهذا فهم يحلون مناكرتهم وموارثتهم، ولا يحلون من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح وكل ما فيه قوة في الحروب ويردون الذهب والفضة⁽⁵⁾.
- 2- يرون دماء مخالفيهم حرام، ودارهم دار توحيد وإسلام إلا معسكر السلطان، فإنه دار كفر، كما أجازوا شهادة مخالفيهم⁽⁶⁾.
- 3- الإمامة عندهم ليست مقصورة على قريش أو العرب وإنما يراعى فيها الكفاءة المطلقة، فإن تساوت الكفاءات كانت القرشية أو العروبة مرجحاً، وطريق اختيار الإمام الشورى والاختيار والبيعة من أهل الحل والعقد⁽⁷⁾.
- 4- الخروج على الإمام الجائر جائز، وبطالاً أو لا بالعدل، فإن لم يستجب طوبى باعتزال أمور المسلمين فإن لم يستجب جاز القيام عليه وعزله بالقوة ولو أدى ذلك إلى قتله إذا كان لا يؤدي إلى فتنة أكبر⁽⁸⁾.
- 5- أجمع الإباضية أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كُفر النعمة لا كفر الملة، ومرتكبو الكبائر وإن كانوا كفار نعمة فحسب إلا أنهم في النار خالدون⁽⁹⁾.
- 6- الإيمان يتكون من ثلاثة أركان لا بد منها وهي: الاعتقاد، والإقرار، والعمل، فالعمل جزء من الإيمان عندهم⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للأشعري، 183/1، وينظر الفرق بين الفرق، للبغدادي ص49، وينظر الملل والنحل، للشهرستاني، 115/1.

(2) ينظر الإباضية، دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، علي يحيى معمر، ص40.

(3) ينظر دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، بكير بن سعيد ص16، وينظر الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، ص30.

(4) ينظر دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، ص15-16.

(5) ينظر دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، ص22.

(6) ينظر الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، ص48.

(7) ينظر العقود الفضية في أصول الإباضية، سالم بن حمد الحارثي الإباضي، ص290.

(8) ينظر الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، ص49.

(9) ينظر دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، ص22.

(10) المصدر نفسه، ص49.

7- وتتفق الإباضية مع المعتزلة في أمور منها أن القرآن مخلوق، واستحالة رؤية الله في الآخرة، وخلود مرتكب الكبيرة في النار إذا مات بغير توبة، وتأويل الميزان والصراط وما يشبهه تأويلاً مجازياً وقولهم في الوعيد واحد⁽¹⁾. إلى غير ذلك من العقائد والآراء الفقهية والسياسية التي انفردوا بها وتميزوا بها عن سائر المذاهب الإسلامية الأخرى . والجدير بالذكر أن الإباضية لا تزال لهم بقايا حتى الآن في أجزاء من الوطن العربي وبالتحديد في (عمان) على الخليج العربي، وفي أنحاء من المغرب العربي في تونس والجزائر وليبيا، وفي الجنوب الشرقي للقارة الأفريقية وبالتحديد منطقة (زنجبار)⁽²⁾. وينبغي التنبيه هنا قبل التحدث عن أبرز القضايا عند الإباضية إلى ظاهرة بارزة في تاريخ الإباضية العلمي وهي قلة المؤلفات الإباضية خصوصاً في مجال التفسير، ثم قلة ما يطبع من هذه المؤلفات القليلة، ثم قلة انتشار المطبوع وتوزيعه، الأمر الذي أدى إلى صعوبة في البحث عن هذه الفرق، والاعتماد على بعض المؤلفات لديهم، وهذه المؤلفات وإن لم تعط صورة كاملة عن منهجهم في التفسير، لكنها حتماً ستعطي الخطوط العريضة لهذا المنهج.

(1) ينظر العقود الفضية في أصول الإباضية، سالم بن حمد الحارثي، ص 287.

(2) ينظر تيارات الفكر الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، ص 28.

المبحث الثاني:

أبرز القضايا في المذهب الإباضي وتطبيقات في تأويل النصوص

سأحاول أن أقف على أهم القضايا والمضامين في المذهب الإباضي والتي قبحن عليه بشكل واضح؛ ثم من خلال هذه القضايا - التي هي في حقيقتها نماذج تعبر عن أصول المذهب - نتعرف على منهجهم في كيفية تعاملهم مع الآيات القرآنية التي تؤيد مذهبهم أو تخالفه، ومن هذه القضايا:

1- الإمامة

اتفقت الإباضية مع جمهور العلماء من سائر المذاهب الإسلامية على وجوب الإمامة وأنها فرض واجب وحق لازم، إلا أنهم خالفوا الجمهور في شرط من شروطها حين قالوا بعدم اشتراط النسب القرشي فيمن يتولى هذا المنصب⁽¹⁾.

بل إن وجد المستقيم في قریش حسنت بيعته وإذا بويع وجبت طاعته لا من حيث إنه قرشي بل من حيث إنه صالح، فإن المطلوب في الأمة الصلاح، وليس لقریش مزيد فضل بدون الصلاح، فإن الله عز وجل أمر بالصلاح ودعا إليه والرسول صلى الله عليه وسلم لم يول قریشاً، وإنما ولي من عدة قبائل في العرب، وصحة الإمامة أصل لصحة الولاية فإنها فرع منها، وما جاز في الأصل جاز في الفرع ولم يجعل الله عز وجل الأمر في أمة خاصة أو في قبيلة خاصة أو في بلد خاص⁽²⁾.

بل يكفي عندهم أن يكون الإمام متصفاً بالفضيلة، سائراً بموجب الكتاب والسنة لتصح إمامته، وتجب طاعته ما دام على الحق والعدل شعاره، فإن جار في الحكم وخالف الحق ولم يتب جاز بل وجب الخروج عنه⁽³⁾.

وقد دعموا رأيهم بحجة أن القرآن الكريم لم يقيد الإمامة بالنسب القرشي، بل أشار إلى طاعة ولي الأمر طالما التزم بشرع الله تعالى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾⁽⁴⁾.

كما دعموا وجهة نظرهم بقوله صلى الله عليه وسلم: ((إن أمر عليكم عبد حبشي مجدوع الأنف فاسمعوا وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله))⁽⁵⁾.

وهم متفقون - مع سائر المذاهب - على إمامة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وكذلك إمامة عثمان رضي الله عنه قبل حدوث الأمور التي جددت في السنوات الأخيرة من إمامته، وأيضاً إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه قبل قبوله التحكيم. أما عثمان رضي الله عنه فإنهم يرون منه ويذمونه في الفترة الأخيرة من إمامته، حيث يرون أنه قد بدّل وغير في نظام الحكم الإسلامي، وأحدث أموراً لم يعمل بها أصحابه قبله، فعابوا عليه تبديل ولاية عمر بأقاربه وبني عمه، وإغداق الأموال عليهم، وقد اعترض حتى الصحابة على سياسته، وقاموا عليه بالنصح والإرشاد منهم ابن مسعود، وأبو ذر، وعمار بن ياسر، وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين⁽⁶⁾.

أما علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنهم يرون أنه قد أخطأ بقبوله التحكيم، وهو بذلك قد خلع نفسه عن الإمامة وولاهها الحكّمين على عهد الله وميثاقه أن يوليا من شاء ويعزلا من شاء، وقد اتفقا على خلعه لذلك تسرعوا إلى البيعة لعبد الله بن وهب الراسبي المعروف بذي الثفّنات، فلما وقعت البيعة لزمّت وحرم تركها بغير موجب⁽⁷⁾.

(1) ينظر دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، ص 115.

(2) ينظر الحقيقة والمجاز، سالم بن حمود (أباضي معاصر)، ص 25.

(3) ينظر الإباضية دراسة مركزية في أصولهم وتاريخهم، ص 47.

(4) سورة النساء، من الآية: 59.

(5) أخرجه ابن ماجة، كتاب الجهاد، باب طاعة الإمام، 954/2، حديث رقم 2861.

(6) ينظر العقود الفضية، ص 20، وينظر دراسات إسلامية في الأصول الإباضية، ص 21.

(7) ينظر الحقيقة والمجاز، ص 15.

ولذا فهم يعتقدون أن البيعة انتقلت بعد علي - رضي الله عنه - إلى عبد الله بن وهب الراسبي الذي بايعوه بعد التحكيم، ويرون أن إمامتهم هذه هي الإمامة الشرعية الصحيحة.

انطلاقاً من هذه القضية الكبرى ومن هذا المعتقد أول الإباضية آيات كثيرة من كتاب الله تعالى للطعن في إمامة عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما. وهذا ما لاحظته الباحث عند اطلاعه على كتاباتهم في التفسير، فمن هذه الآيات التي أولوها قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁽¹⁾.

نرى الإمام أطفيش⁽²⁾ وهو من كبار مفسري الإباضية يوافق ما ذهب إليه مخالفوه في مذهبه في كون المراد بـ (الذين آمنوا في الآية هم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه يستثنى منهم عثمان وعلي رضي الله عنهما، زاعماً أنهما ما ماتا إلا وقد بدلا وغيرا، فيقول في تفسيره: ((قال المخالفون عن الضحاك: إن الذين آمنوا هم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وإن استخلافهم: إمامتهم العظمى، وسيأتي ما يدل على بطلان دخول عثمان وعلي في ذلك ... ثم قال: وفي أيام أبي بكر وعمر، وعثمان، وعلي، وبعدهم كانت الفتوح العظيمة، وتمكين الدين لأهله، لكن لا دليل في ذلك على إصابة عثمان وعلي؟ فإنهما وإن كانت خلافتهمما برضا الصحابة، لكن ما ماتا إلا وقد بدلا وغيرا فسحقاً))⁽³⁾.

وفي تفسيره لآخر الآية عند قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁽⁴⁾ نجدده يخص الحديث عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، فيرى أن عثمان هو أول من كفر بنعمة ربه وجحدها، ثم ذهب يذكر من مثالبه ما هو منه بريء رضي الله عنه، فيقول في تفسيره للآية: ((وأقول والله أعلم بغيبه إن أول من كفر بتلك النعمة وجحد حقها عثمان بن عفان، جعله المسلمون على أنفسهم وأموالهم ودينهم فحانهم في كل ذلك، زاد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ووسعه، وابتاع من قوم وأبي آخرون فغصبهم، فصاحوا به فصيروهم للحبس، وقال: قد فعل بكم عمر هذا فلم تصيحوا به، فكلمه فيهم عبد الله بن خالد بن أسيد فأطلقهم من السجن، وقد جمع في ذلك غضب المال وقذف عمر رضي الله عنه، وعزل سعد بن أبي وقاص عن الكوفة بلا حدث منه رضي الله عنه واستعمل أخاه لأمه وهو الوليد بن عقبة))⁽⁴⁾.

ويستمر أطفيش في ذكر ما زعم أنه من مآخذ عثمان ومثالبه، غير متورع في طعنه وتجرجه، فيقول في تفسيره: ((وأرسل إليه أبو موسى الأشعري بمكيال عظيم من صدقة البصرة فقسمه بنو أولاده وأهله بالصحائف، وحكى مواطن المطر من أرض البادية لأهله وخاصته، وعزل عمال عمر بلا حدث وهم فقهاء من السابقين واستعمل الوليد بن عقبة أخاه لأمه على الكوفة وهو طالح...))⁽⁵⁾. ويستدل أطفيش في تفسيره بذكر روايات كاذبة وموضوعة عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم للتقليل من شأن عثمان رضي الله عنه. فيقول في تفسيره للآية ناقلاً عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله: ((ما يوزن لعثمان يوم القيامة ذباب فقال رجل ذباب؟

(1) سورة النور، الآية: 54.

(2) هو محمد بن يوسف أطفيش أو أطفيش الوهبي الإباضي، ولد سنة 1236 هـ في بلدة يسجن من وادي ميزاب بالجزائر، نشأ بين قومه وعرف عندهم بالزهد والورع والعلم، واشتغل بالتدريس والتأليف، له من المؤلفات في شتى العلوم ما يربو على الثلاث مئة مؤلف، من أهمها: تفسير (هميان الزاد إلى دار المعاد)، وتفسير (تيسير التفسير)، وكتاب (شرح النيل) في الفقه، وكتاب (حي على الفلاح) في الفقه أيضاً، توفي سنة 1332 هـ، وله من العمر ست وتسعون سنة. ينظر الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة العاشرة، 1992/7، ص 156 - 157.

(3) هميان الزاد إلى دار المعاد، محمد بن يوسف أطفيش، 281-280/10.

(4) هميان الزاد إلى دار المعاد، محمد يوسف طفيش 281/10.

(5) المصدر نفسه، 282/10 - 283.

فقال: ولا جناح ذباب.... ورفعت عائشة رضي الله عنها نعلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقميصه فقالت هاتان نعلتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا قميصه لم يبلين، وقد بليت سنته، إن فيكم فرعون أو مثله تعني عثمان....⁽¹⁾

ومن الآيات القرآنية التي أولها الإباضية في إمامة علي رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾⁽²⁾.

ينفي اطفيش أولاً قول بعض المفسرين إن المراد بالذين تفرقوا واختلّفوا هم من خرجوا على علي رضي الله عنه عند قبوله التحكيم، ويرى أن المخالفين له في المذهب هم المراد في الآية، وهم من اسودت وجوههم. فيقول في تفسيره للآية: ((وربما وجدنا كذبا كذبوه في كتبهم، منه قول بعض منهم: الذين تفرقوا واختلّفوا هم من خرجوا على علي عند قبوله التحكيم. إن أمر الحكّمين لم يكن حين نزلت الآية، بل في إمارة علي، وتفرقوا واختلّفوا صيغتان ماضويتان، ولا دليل على صرفهما للاستقبال، ولا على التعيين لمن ذكر، بل دلت الآية على خلوصهم من ذلك، وعلى أنهم المحقّقون الذين تبيّض وجوههم، فمن خالفهم فهو داخل في قوله تعالى ((فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ)) وهو: يعم كل من كفر بعد إيمانه⁽³⁾). ويدافع اطفيش عن مذهبه في قضية الإمامة من خلال تفسيره لهذه الآية، حيث ذكر بعض الأحاديث التي حملت عليهم، وردّها بعدم صحتها، أو بحملها على غلاة الخوارج كالصفريّة، أو بحملها على من قبل التحكيم فمن هذه الأحاديث ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((يخرج قوم من أمّتي يقرأون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرأون القرآن، يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية⁽⁴⁾)). يذكر اطفيش هذا الحديث في تفسيره، ويرد على استدلال علي بن أبي طالب رضي الله عنه بهذا الحديث، غير متورع في تجريحه وطعنه فيقول: ((فترى علي بن أبي طالب وهو خصم يتأول الحديث فيمن خصمونه أعني غلبوه في الخصومة فخصمونه، والحمد لله رب العالمين وهو مدع ويأتيك ما يبطل هذه الدعوى ولا يخفى بطلانها.... فإذا كان الحديث صحيحاً فيمن أنكر التحكيم لم قصروه على غير الصحابة؟ مع أن من أنكره كثيراً من الصحابة، فلعل الحديث فيمن رضي بالتحكيم بعد زمان علي من المخالفين الفائقين في العبادة المصحبين للتحكيم الذين أخذوا به، وفي الصفريّة ونحوهم⁽⁵⁾)).

ومن الآيات التي أولها الإباضية لنصرة مذهبهم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾⁽⁶⁾. نرى اطفيش في هذه الآية - كعادته في الدفاع عن مذهبه - يبطل قول من زعم أن المراد بالأحسرين أعمالاً هم أهل حروراء، متأولاً مقالة الإمام علي رضي الله عنه فيهم، لتشهد له بذلك، فيقول في تفسيره: ((وزعم أنهم أهل حروراء وهم المسلمون الذين خرجوا عنه لعدم رضاهم بالتحكيم فيما كان الله فيه حكم، وسأله ابن الكواء فقال: منهم أهل حروراء، وسئل: أهم مشركون؟ فقال: لا، فقال: أمنافقون؟ فقال: لا، بل إخواننا بغوا علينا... وذلك خطأ تشهد به عبارته، لأنه ليس الإنسان إلا مؤمناً أو مشركاً أو منافقاً، فإذا انتفى الشرك والنفاق عن أهل حروراء فهم مؤمنون. والمؤمن لا يوصف بالبغي وهو مؤمن، ومن بغى دخل في حدود النفاق⁽⁷⁾)).

(1) المصدر نفسه، 285/10.

(2) سورة آل عمران، الأيتان: 105-106.

(3) هميان الزاد، 4/185.

(4) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج: 2/126، رقم 1066.

(5) هميان الزاد، 4/185.

(6) سورة الكهف، الآية: 103.

(7) هميان الزاد، 6/87.

ويرد اطفيش على كلام الإمام علي رضي الله عنه، متهماً إياه بالبغي وسفك الدماء، غير متق الله تعالى في صحابة رسول الله رضوان الله عليهم أجمعين فيقول في تفسيره: ((وأيضاً الباغي من يرى التحكيم فيما كان الله فيه حكماً، والسافك دماء من لم يتبعه على هذه الزلة⁽¹⁾ وأيضاً أهل حروراء لم يكفروا بآيات الله، ولا بلفائه، بل يؤمنون بآيات الله وبالبعث، والأخسرون أعمالاً قد وصفهم الله سبحانه وتعالى بكفر الآيات واللقاء، ولست أقول ذلك معجباً بنفسي، ولا متعجباً ممن عصي، بل حق ظهر لي فصرحت به))⁽²⁾.

كذلك من الآيات التي أولها الإباضية قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾⁽³⁾. يذكر اطفيش روايات كثيرة تثبت أن المراد بهذه الآية هم آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقرابته، الذين لم يغيروا، ليخرج بذلك سيدنا علي رضي الله عنه لزعمه أنه قد بدل وغير في خلافته، فيقول في تفسيره: ((فمودة قرابته - صلى الله عليه وسلم - من لم يبدل منهم ولم يغير، مثل فاطمة، وحزرة، والعباس الآية ببعض منهم وهم الذين لم يبدلوا))⁽⁴⁾.

ثم صرح اطفيش في موضع آخر من تفسيره للآية بخروج سيدنا علي رضي الله عنه من آل البيت الذين قصدتهم الآية، فيقول: ((وذلك كله صحيح الرواية لكن المراد بآله، آله الذين لم يبدلوا فخرج علي ونحوه من بدل...))⁽⁵⁾.

إلى غير ذلك من الآيات القرآنية التي أولها الإباضية لصالح مذهبهم، ولا يخفى على الناظر في تفسيرهم مدى تعصبهم لمذهبهم ولو أدى ذلك إلى تأويل النصوص القرآنية تأويلاً يحمل في طياته عبارات السب والضلال لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذين أشاد القرآن الكريم بفضلهم، ونطق بعدالتهم، وشهد بخيريتهم، وأخبر عن رضا الله عنهم، قال تعالى: ﴿وَالسَّيِّفُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾⁽⁶⁾. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾⁽⁷⁾. وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁸⁾.

ثم أليس عثمان رضي الله عنه هو الذي بايع عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة، تلك البيعة التي عرفت ببيعة الرضوان، وفيها نزل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾⁽⁹⁾، فضلاً عن بشارة النبي صلى الله عليه وسلم له بالجنة حينما قال: ((من جهز جيش العسرة فله الجنة))⁽¹⁰⁾ فجهره عثمان.

(1) رضي الله عنهم - واجبة، هميان الزاد، 183/10.

(2) هميان الزاد، 183/10-184.

(3) سورة الشورى، من الآية: 23.

(4) هميان الزاد، 227/12.

(5) هميان الزاد، 227/12.

(6) سورة التوبة، الآية: 100.

(7) سورة التوبة، الآية: 117.

(8) سورة الحشر، الآيتان: 8-9.

(9) سورة الفتح، من الآية: 18.

(10) أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، 462/2.

أما سيدنا علي رضي الله عنه فيكفي أنه هو وامرأته وولده هم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابته الأطهار، وأنه لما حمل الراية يوم خيبر وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: ((لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله))⁽¹⁾

2- مرتكب الكبيرة:

تقدم فيما سبق أن الإباضية ذهبوا إلى أن مرتكب الكبيرة كافر كُفر نعمة لا كفر شرك، ذلك أن الكفر عندهم ينقسم إلى قسمين:

1- كفر نعمة ونفاق: ويتمثل في المسلم الذي ضيع الفرائض الدينية أو ارتكب الكبائر

2 - كفر شرك وجحود: ويتمثل في الإنسان الذي يحدد بالله وآياته ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم، ففي هذه الحالة يعد خارجاً من ملة الإسلام⁽²⁾.

فالعصاة من الموحدين عندهم قد خرجوا من الشرك بلا إله إلا الله محمد رسول الله، وخرجوا عن المؤمنين بفعل المعاصي لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن))⁽³⁾، وهم مع ذلك يعدونهم في الملة الإسلامية، ويجرون عليهم أحكام الموحدين، فتتكح نساؤهم، وتوكل ذبائحهم، ويحج معهم، ويصلي معهم، وعلى أموالهم، ويحرم أن تستحل دماؤهم وأموالهم⁽⁴⁾.

وترى الإباضية أن السبب الذي دعاهم إلى إطلاق كلمة الكفر على العصاة بدلاً من كلمة النفاق أو الفسوق أمران.

أولهما: أنها الكلمة التي أطلقها الكتاب الكريم والسنة النبوية عليهم في كثير من المواضع والمناسبات، وثانيهما: أن لكلمة النفاق أثراً خاصاً في تاريخ الإسلام، فقد اشتهر بها عدد من الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، آمنوا ظاهراً ولكن قلوبهم لم تطمئن بالإيمان، فكان القرآن الكريم يتزل بتقريعهم ويفضح بعضهم ويتوعددهم بالعذاب الأليم، في الدنيا والآخرة⁽⁵⁾، وقد استند الإباضية فيما ذهبوا إليه من تكفيرهم مرتكب الكبيرة إلى أدلة عقلية وأخرى نقلية، فمن أدلتهم العقلية التي احتجوا بها ما يلي:

1- إن الله عز وجل قد فرق في كتابه الكريم بين أحكام المؤمنين وشروطهم، وأحكام الكافرين وشروطهم، وجعل من شروط المؤمنين وجوب الولاية والمودة في الدين، والاستغفار لهم وتجويز الشهادة، وتثبيت العدالة، والتزكية ... وجعل من أحكام الكافرين وشروطهم وجوب العداوة والبغضاء والشتم واللعنة مع تجريح الشهادة، وإبطال العدالة، وإقامة الحدود عليهم، فلو كان الزاني والقاذف والسارق والقاتل مع فعلهم مؤمنين، لكانوا أهل عدل وشهادتهم ماضية مقبولة، فلما لم يكونوا كذلك ثبت أنهم غير مؤمنين، ولما كانوا غير مؤمنين ثبت أنهم كافرون، وليس بين الاسمين اسم، ولا بين الحكمين حكم⁽⁶⁾.

2- لو كان الزاني والقاذف والسارق مع توحيدهم مؤمنين، لكانوا مفلحين لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁷⁾، ثم وصفهم فقال: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾⁽⁸⁾ إلى آخر الآية، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ

(1) أخرجه البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، 2/466، رقم 3702.

(2) ينظر العقود الفضية، ص 288.

(3) أخرجه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب النهي عن النهية، 1299/2، حديث رقم 3936.

(4) ينظر دراسات إسلامية، ص 94.

(5) المصدر نفسه، ص 91.

(6) ينظر الموجز، لأبي عمار عبد الكافي الإباضي، ص 79-80.

(7) سورة المؤمنون، الآية: 1.

(8) سورة المؤمنون، الآيات: 4.3.2.

يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴿١﴾، فلما كانت هذه الشروط معلقة مقرونة بالتسمية بالإيمان، تبين أن ذوي الكبائر من أهل التوحيد ليسوا بمؤمنين، ولما كانوا غير مؤمنين ثبت أنهم كافرون^(٢).

3- قالوا: إن مرتكب الكبيرة لا يخلو: إما أن يكون مؤمناً وكافراً جميعاً، أو مؤمناً دون كافر، أو كافراً دون مؤمن، فبطل أن يكون مؤمناً كافراً معاً لما في ذلك من الاحتلاط الذي لا يسوغ به قول ولا يوصف معه حكم، وأن يكون مؤمناً معذباً في النار، معاقباً في الجحيم، فهذا في غاية التكذيب لله عز وجل. قال تعالى ﴿أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾^(٣)، أو يكون كافراً دون مؤمن، فيكون معذباً على كفره، معاقباً على عصيانه لربه، وهو ما ندين به^(٤).

كما استند الإباضية في تكفير مرتكب الكبيرة إلى طائفة من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، منها الحديث المتقدم وهو قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يزي الزاني حين يزي وهو مؤمن))^(٥)، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((ليس بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة))^(٦)، وما روي عنه صلى الله عليه وسلم حين سأله رجل عن فريضة الحج فقال: أفى كل عام يا رسول الله؟ فقال عليه الصلاة والسلام: ((لو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت ما قدرتم إذا لكفرتم))^(٧).

إضافة إلى تكفيرهم لمرتكب الكبيرة، فإن الإباضية يعتقدون أيضاً أن صاحب الكبيرة إن مات ولم يتب من كبريته فهو في النار خالداً فيها أبداً، ولذا قال ناظمهم:

ومن عصى ولم يتب مخلص **** في النار دائماً بهذا نشهد^(٨)

كما تعتقد الإباضية أيضاً أن الشفاعة لا تنال أصحاب الكبائر من الأمة المحمدية، ولا ينالها إلا من مات منهم على الوفاء والتوبة النصوح، وفي ذلك يقول أحد علمائهم نظماً:

ومن يمت على الكثير عذاباً **** وذلك في القرآن حكماً وجباً

ليس له شفاعته من أحد **** من الورى حتى النبي أحمد^(٩)

بناء على هذه العقيدة، فإن الإباضية عمدوا إلى آيات قرآنية أولوها، ليستدلوا بها على ما ذهبوا إليه، فمن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(١٠).

قارن اطفيش في هذه الآية بين آراء المذاهب في تسمية مرتكب الكبيرة، ثم رجح ما ذهب إليه الإباضية كعادته في الدفاع عن مذهبه، فيقول في تفسيره: ((ثم إنه لا يخفى أن الحق معنا في قولنا: إن مرتكب الكبيرة كافر كفر نفاق وهو كفر نعمة، موحد إيمانه ناقص، لا كما زعمت المرجئة أنه مؤمن كامل الإيمان، ولا كما زعمت المعتزلة أنه لا كافر ولا مؤمن، فإن أرادوا لا مؤمن إيماناً كاملاً ولا كافر كفر شرك فقد صدقوا، وإن أرادوا نفي اسم الكفر عنه مطلقاً كذبتهم آثار وأحاديث جمعتها في بعض ما من الله به علي من التأليف

(1) سورة الأنفال، الآيات: 3، 2، وجزء من الآية 4.

(2) ينظر الموجز، لأبي عمار الإباضي، ص 80.

(3) سورة الأنبياء، من الآية: 101.

(4) ينظر الموجز، ص 88.

(5) تقدم تخريجه قريباً.

(6) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، 89/1، حديث رقم 82.

(7) أخرجه الدارقطني، كتاب الحج، باب المواقيت، 2/282، حديث رقم 206.

(8) ينظر العقود الفضية، ص 285، وينظر دراسات إسلامية، ص 71.

(9) ينظر العقود الفضية، ص 286، وينظر جوهر النظام في علمي الأديان، عبد الله بن حميد (أباضي)، 12/1.

(10) سورة البقرة، من الآية: 3.

... ولا كما قالت المالكية والشافعية والحنابلة والحنفية: إنه لا يسمى باسم الكفر أصلاً، ووافقنا محققوهم على أنه يسمى به على معنى كفر النعمة، ولا كما زعمت الصفرية من أنه مشرك⁽¹⁾.

كما أول اطفيش بعض الآيات القرآنية التي تثبت المشيئة المطلقة لله تعالى في تعذيب أهل الذنوب أو غفرانها، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾⁽²⁾ نرى اطفيش يرفض قول أهل السنة بأن صاحب الكبيرة تحت مشيئة الله، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه ويتمسك بمذهبه، فيقول في تفسيره للآية: ((ولا دليل في الآية على جواز المغفرة لصاحب الكبيرة الميت بلا توبة منها كما زعم غيرنا))⁽³⁾.

وعند قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾⁽⁴⁾ يحمل اطفيش الآية على مذهبه القائل: بأن الكبائر لا يغفرها الله تعالى إلا بالتوبة، ويرد على الأشاعرة القائلين بأن الله يجوز أن يغفر لصاحب الكبيرة وإن لم يتب منها، فيقول في تفسيره: ((يغفر لمن يشاء: الغفران له أن يوقفه للتوبة، ويعذب من يشاء: تعذيبه بأن لا يوقفه، وليس من الحكمة أن يعذب المطيع الموق، وليس منها أن يرحم العاصي المصّر، وقد انتفى الله من أن يكون ظالماً، وعد من الظلم: النقص من حسنات المحسن، والزيادة في سيئات المسيء، وليس من الجائز عليه ذلك، خلافاً للأشعرية في قولهم: يجوز أن يدخل الجنة جميع المشركين، والنار جميع الأبرار وقد أخطأوا في ذلك))⁽⁵⁾.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾⁽⁶⁾ يرى اطفيش أن المغفرة في هذه الآية مقيدة بالتوبة، حيث ورد ذكرها في مواضع من القرآن والسنة مقيدة بها، والشأن في المطلق أن يحمل على المقيد. فيقول في تفسيره: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ بشرط التوبة منها - بل دليل التقيد بها في مواضع من القرآن والسنة، والمطلق يحمل على المقيد. وقد ذكرت في القرآن مراراً شرطاً للغفران، فذكرها فيما ذكرت، وذكر لها فيما لم تذكر، وإنما تحذف للدليل، والقرآن في حكم كلام واحد، لا يتناقض حاشاه⁽⁷⁾.

ويذكر اطفيش قول أهل السنة في تفسير هذه الآية، مقارناً بينه وبين قول الإباضية، مؤكداً على صحة مذهبه. فيقول في تفسيره: ((والمراد بالآية: التنبيه على أنه لا يجوز لمن عصى الله - أي عصيان كان - أن يظن أنه لا يغفر له ولا تقبل توبته، وذلك مذهبنا معشر الإباضية، وزعم القاضي (يريد البيضاوي) أن غير الشرك يغفر بلا توبة، ومشهور مذهب القوم (يريد أهل السنة) أن الموحد إذا مات غير تائب يرجى له أنه إن شاء الله عذبه بقدر ذنبه وأدخله الجنة وإن شاء غفر له، ومذهبنا أن من مات على كبيرة غير تائب لا يرجى له))⁽⁸⁾.

كذلك يحاول اطفيش أن يأخذ من القرآن ما يدل على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار وليس بخارج منها، فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽⁹⁾ يحاول أولاً أن

(1) هميان الزاد، 1/204.

(2) سورة البقرة، من الآية: 284.

(3) هميان الزاد، 443/3.

(4) سورة آل عمران، آية 129.

(5) هميان الزاد، 487/3.

(6) سورة الزمر، آية 53.

(7) هميان الزاد، 240/4 - 241.

(8) المصدر نفسه، 4/ 73-12.

(9) سورة البقرة، من الآية: 81.

يثبت أن المراد بالسيئة في الآية (الذنب الكبير) لكي تشهد له الآية على صحة مذهبه، فيقول في تفسيره: (سيئة): حصلة قبيحة، وهي الذنب الكبير، سواء أكان نفاقاً أو إشراكاً، ومن الذنوب الكبيرة: الإصرار، فإنه نفسه كبيرة، سواء أكان على الصغيرة أو الكبيرة، والدليل على أن السيئة: الكبيرة قوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ ويحتمل وجه آخر وهو أن السيئة: الذنب صغيراً أو كبيراً، ثم يختص الكلام بالكبيرة بقوله: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾⁽¹⁾.

ثم يؤول الآية على أن المراد بالخلود (الدوام) مستدلاً بقرائن عقلية في تفسير الآية، فيقول: ((لا يخرجون منها - المشركون والفاسقون - والأصل في الخلود الدوام، وحمله على المكث الطويل إنما يصح لدليل، ولا خلاف في دوام المشرك في النار، ومعنى إحاطة الخطيئة به أنها أهلكته، إذ لم يتخلص منها بالتوبة، وليس المراد أنها أحاطت به على معنى أنها في قلبه وجوارحه؛ فلا دليل في الآية على أن الخلود إنما هو لمن عمت قلبه بالشرك، لأنه إذا صرنا إلى معنى تعميم البدن بالمعصية ورد علينا أن من جسد الكافر ما لم تصدر منه معصية مثل عنقه وأعلى صدره إذ لم تصدر منهما))⁽²⁾، ومثل هذا التأويل نجده عند قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽³⁾، إذ يقول: ((دائمون، وخلود أهل النار فيها وأهل الجنة فيها دوام))⁽⁴⁾.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽⁵⁾، يقول: ((فأصحاب الكبائر من أهل التوحيد مخلصون))⁽⁶⁾.

ويتفق اطفيش مع إخوانه الإباضية في نفي الشفاعة لأصحاب الكبائر، ويحمل آيات كثيرة من كتاب الله عند تفسيرها على مذهبه، منها قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾⁽⁷⁾، فيرى أن في هذه الآية دليلاً على نفي الشفاعة لأصحاب الكبائر فيقول في تفسيره: ((والآية دليل لنا وللمعتزلة على أن لا شفاعة لأهل الكبائر لأن الآية ولو كانت في المشركين لكنها في صفة يوم من شأنه أنه لا شفاعة فيه بدفع العذاب عن مستحقه ولا مقام أو زمان من مقامات الموقف وأزمته نص فيهما على ثبوتهما للفساق ولا الشخص المصير))⁽⁸⁾.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾⁽⁹⁾، يؤكد مرة أخرى على مذهبه في نفي الشفاعة فيقول: ((ولا تنفعها شفاعة)) لعدمها هناك، فالمراد أنه لا شفاعة تنفعها، فالشفاعة هناك منفية من أصلها، وليس المراد أنه هناك شفاعة لا تقبل إلى أن يقول: وذلك مخصوص بالمشرك فإنه لا شفاعة له هنالك إلا شفاعة القيام لدخول النار، ولا نفع له في دخول النار، وإنما الشفاعة للموحد التائب))⁽¹⁰⁾.

(1) هميان الزاد، 2/140.

(2) تفسير التفسير، محمد بن يوسف اطفيش، 113/1-114.

(3) سورة البقرة، من الآية: 81.

(4) تفسير التفسير، 114/1.

(5) سورة البقرة، من الآية: 275.

(6) تفسير التفسير، 275/1.

(7) سورة البقرة، الآية: 48.

(8) تفسير التفسير، 71/1.

(9) سورة البقرة، من الآية: 48.

(10) هميان الزاد، 299/2.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾⁽¹⁾ يحمل الآية على مذهبه فيقول: ((فالآية نص أو كالتص في أن لا شفاعاة لأهل الكبائر، أي أنت برئ منهم على كل وجه))⁽²⁾.

من هذه الأمثلة وغيرها يتبين مدى تمسك الإباضية بمذهبهم عند تفسيرهم لكتاب الله تعالى، ومدى قدرتهم في الدفاع عنها، ولو كلف ذلك تأويل الآية وحملها على ما لا تحتمله، ويمكن القول: إن الإباضية بإثباتهم لفظ (الكفر) لمرتكب الكبيرة، قد خالفوا إجماع الأمة المتفقة على اسم الفسق لمرتكب الكبيرة وعدم تكفيره، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَدَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁽³⁾، فمرتكب الكبيرة لأنه يقر بوحدانية الله ورسالة الرسول صلى الله عليه وسلم فإننا لا نحكم عليه بالكفر، لأن تكفير المؤمن بغير دليل ظاهر من الشرع كفر⁽⁴⁾.

وفي ذلك يقول الإمام النووي: ((واعلم أن مذهب أهل الحق أن لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب))⁽⁵⁾ كذلك خالف الإباضية بإثباتهم خلود مرتكب الكبيرة في النار أحاديث صحيحة وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم تثبت عكس ما ذهبوا إليه، منها قوله صلى الله عليه وسلم: ((يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، فيخرجون منها....))⁽⁶⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير))⁽⁷⁾.

كما أنه ليس أدل على شمول الشفاعاة لأصحاب الكبائر يوم القيامة من قوله صلى الله عليه وسلم: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))⁽⁸⁾

(1) سورة الأنعام، من الآية: 159.

(2) هميان الزاد، 274/6.

(3) سورة النور، الآية: 4.

(4) ينظر الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة، للدكتور عامر النجار، ص 111.

(5) صحيح مسلم بشرح النووي، 70/1.

(6) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، 13/1، حديث رقم 22.

(7) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، 18/1، حديث رقم 44.

(8) أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في الشفاعاة، 4/625، رقم 2435، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.